

موسوعة القانون المصري

شرح قواعد قانونية مدعمه بأحكام محكمة النقض المصرية

Free Clock

الأحد، 18 مارس، 2012

قانون رقم 62 لسنة 1975 فى شأن الكسب غير المشروع

كسب

m	m	code	text
1	مادة	1	القانون رقم 62 لسنة 1975 فى شأن الكسب غير المشروع مادة 1 - يخضع لهذا القانون الفئات الآتية : 1- القانون بأعباء السلطة العامة ، وسائر العاملين فى الجهاز الإدارى فى الدولة عدا فئات المستوى الثالث . 2- أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ، وأعضاء تشكيلاته القيادية الأخرى التى يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات التابعة له وسائر العاملين فى هذه اللجنة وتلك التشكيلات والمؤسسات ، عدا العاملين الذين لا يجاوز أجرهم ما يعادل نهاية الربط المالى للمستوى الثالث . 3 -رئيس وأعضاء مجلسى الشعب ورؤساء وأعضاء المجالس الشعبية المحلية وغيرهم ممن لهم صفة نيابية عامة سواء كانوا منتخبين أو معينين . 4 - ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارة و سائر العاملين بالهيئات العامة و المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة له عدا شاغلى فئات المستوى الثالث . 5 - رؤساء و أعضاء مجالس الإدارة خ وسائر العاملين بالشركات ، التى تساهم الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها بنصيب فى رأس مالها ، وذلك فيما عدا الأج نب والعاملين الذين لا يجاوز أجرهم ما يعادل نهاية الربط المالى للمستوى الثالث . 6 - رؤساء وأعضاء مجالس إدارة النقابات المهنية والاتحادات العمالية والجمعيات الخاصة ذات النفع العام . 7 - رؤساء أعضاء ، مجالس الإدارة وسائر العاملين بالجمعيات التعاونية ، عدا العاملين الذين لا يجاوز أجرهم ما يعادل نهاية الربط المالى للمستوى الثالث . 8 - العد و المشايخ . 9 - مأمورو التحصيل والمتدربين له والأمناء على الودائع والصيارف ومتدوبو المشتريات والمبيعات وأعضاء لجان الشراء والبيع فى الجهات المشار إليها فى البنود السابقة. 10 - الممولون الخاضعون لنظام البطاقة الضريبية المقرر بالقانون رقم 82 لسنة 1973 إذا جاوز مجموع معاملات الممول مع الجهات المبينة بالقانون المذكور خمسين ألفا من الجنيهات . ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن يضاف إلى المذكورين فى البنود السابقة فئات أخرى بناء على اقتراح وزير العدل إذا اقتضت ذلك طبيعة العمل الذى يقومون عليه .
2	مادة 2 -	2	بعد كسبا غير مشروع كل مال حصل عليه أحد الخاضعين لأحكام هذا القانون لنفسه أو لغيره بسبب استغلال الخدمة أو الصفة أو نتيجة لسلوك مخالف لنص قانونى عقابى أو للآداب العامة . وتعتبر نتيجة بسبب استغلال الخدمة أو الصفة أو-السلوك المخالف. كل زيادة فى الثروة تطرا بعد تولي الخدمة أو قيام الصفة على الخاضع لهذا القانون أو على زوجه أو أولاده القصر متى كانت لا تتناسب مع مواردهم وعجز عن إثبات مصدر مشروع لها.
3	مادة 3 -	3	يجب على كل من يدخل فى إحدى الفئات التى تخضع لهذا القانون من تاريخ العمل به ، أن يقدم إقرارا عن ذمته المالية و ذمة زوجه وأولاده القصر يبين فيه الأموال الثابتة والمنقولة خلال شهرين من تاريخ خضوعه لأحكام هذا القانون . يجب كذلك على كل من يخضع لأحكام هذا القانون أن يقدم بصفة دورية إقرار الذمة المالية خلال شهر يناير التالى لانقضاء خمس سنين على تقديم الإقرار السابق وذلك طوال مدة خضوعه لأحكام هذا القانون . وعليه أن يقدم إقرار خلال شهرين من تاريخ انتهاء خضوعه لأحكام هذا القانون . ويجب أن تتضمن الإقرارات المنصوص عليها فى الفقرتين الثانية والثالثة علاوة على البيانات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى مصدر الزيادة فى الذمة المالية .
4	مادة 4 -	4	إذا امتنع زوج المزم بتقديم الإقرارات المنصوص عليها فى المادة السابقة عن إعطائه البيانات اللازمة والتوقيع عليها وجب أن يخطر الجهة التى يقدم إليها إقراره بهذا الامتناع ، وعلى هذه الجهة تكليف الزوج الممتنع بتقديم إقرار عن ذمته المالية خلال شهرين من تاريخ إخطاره .
5	مادة 5 -	5	يتولى فحص إقرارات الذمة المالية وتحقيق الشكاوى المتعلقة بالكسب غير المشروع هيئات الفحص والتحقيق الآتية : (أ) هيئة أو أكثر تشكل كل منها من خمسة من مستشارى محكمة النقض يختارون فى بداية العام القضائى بطريق القرعة وتكون رئاستها لأقدمهم وذلك بالنسبة إلى رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء ونوابه ومن هم فى درجتهم و الوزراء ونوابهم وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى وأعضاء مجلس الشعب . (ب) هيئات يصدر بتشكيلها قرار من وزير العدل تتألف كل منها من مستشار محكمة الاستئناف وذلك بالنسبة إلى من فى درجة الوزير ونائب الوزير والفة الممتازة ووكلاء الوزارات ومن فى درجتهم . (ج) هيئات يصدر بتشكيلها قرار من وزير العدل تتألف كل منها من رئيس محكمة وذلك بالنسبة إلى باقى الخاضعين لأحكام هذا القانون .
6	مادة 6 -	6	تنشأ بوزارة العدل إدارة تسمى إدارة الكسب غير المشروع تشكل من مدير يختار من بين مستشارى محاكم الاستئناف ومن عدد كاف من الرؤساء بالمحاكم الابتدائية يندوبون طبقا لأحكام قانون السلطة القضائية . وتختص هذه الإدارة بطلب البيانات والإيضاحات المتعلقة بالشكاوى ومعاونة الهيئات المنصوص عليها فى المادة (5) فى القيام بمهامها .
7	مادة 7 -	7	تتولى الرقابة الإدارية تنفيذ ما تكلفها به إدارة الكسب غير المشروع بناء على ما تقرره هيئات الفحص والتحقيق من بحث بيانات حالات الكسب غير المشروع ، ولها الاستعانة فى ذلك بمأمورى الضبط القضائى أو أية جهة أخرى مختصة ويكون مباشرتها هذا الاختصاص على النحو وبالإجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم 54 لسنة 1964 بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية .
8	مادة 8 -	8	يجب على الجهات التى تحددها اللائحة التنفيذية أن تقدم إلى إدارة الكسب غير المشروع خلال شهر يناير من كل عام بيانا بأسماء الأشخاص التابعين لها ، والذين يلتزمون خلال العام بتقديم إقرارات الذمة المالية والتاريخ المحدد لتقديمها وأن ترسل إليها هذه الإقرارات خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تقديمها .
9	مادة 9 -	9	تقوم الهيئات المنصوص عليها فى المادة (5) بفحص الإقرارات وجميع الشكاوى التى تقدم عن كسب غير مشروع ، وفحص الذمة المالية للخاضعين لأحكام هذا القانون فى حالة عدم تقديم الإقرار . ولها فى سبيل ذلك طلب البيانات والإيضاحات والحصول على الأوراق من الجهات المختصة بما فيها تلك التى تعتبر بياناتها سرية أو صور من تلك الأوراق وكذلك التحفظ عليها .

بحث هذه المدونة الإلكترونية

بحث

قائمة المدونات الإلكترونية

لمحامي هيئة الأوقاف المصرية
http://www.theuaelaw.com/vb/profile.php?do=editattachments
قبل أسبوع واحد

مبادئ وأحكام التعويض
علامات الترقيم والكتابة فى اللغة العربية - علامات الترقيم فى الكتابة العربية ومواضع استعمالها الترقيم فى الكتابة العربية هو وضع رموز اصطلاحية معينة بين الكلمات أو الجمل أثناء الكتابة؛ لتعيين موا...
قبل 4 أعوام

موسوعة القانون المصري
قانون رقم 19 لسنة 2012 -



قبل 6 أشهر

November 2016						
S	M	T	W	T	F	S
-	-	1	2	3	4	5
6	7	8	9	10	11	12
13	14	15	16	17	18	19
20	21	22	23	24	25	26
27	28	29	30	-	-	-
6:33:58 PM						

Free Calendar

أرشيف المدونة الإلكترونية

◀ 2016 (2)

◀ 2013 (56)

▼ 2012 (40)

▼ مارس 2012 (40)

مرسوم بقانون رقم 119 لسنة 1952 بأحكام
الولاية على ...مرسوم بقانون رقم 119 لسنة 1952 بأحكام
الولاية على ...

قانون رقم 71 لسنة 1946 بإصدار قانون الوصية

مرسوم بقانون رقم 118 لسنة 1952 بتقرير
حالات لسلب الـ...لقانون رقم 77 لسنة 1943 بشأن المواريث
لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكسيينقانون رقم 159 لسنة 1981 بإصدار قانون
شركات المساهمة...قانون رقم 159 لسنة 1981 بإصدار قانون
شركات المساهمة...

قانون المخدرات رقم 182 لسنة 1960

قانون المخدرات رقم 182 لسنة 1960

قانون رقم 48 لسنة 1979 بإصدار قانون
المحكمة الدست...

قانون ضريبة المبيعات

قانون ضريبة المبيعات

قانون رقم 62 لسنة 1975 في شأن الكسب غير
المشروعقانون رقم 82 لسنة 2002 بإصدار قانون حماية
حقوق المل...

قانون رقم 12 لسنة 2003 بإصدار قانون العمل

قانون العقوبات

انون رقم 95 لسنة 1992 (1) المعدل بالقانون
رقم 58 ل...

قانون سرية البنوك

قانون رقم 34 لسنة 1976 في شأن السجل
التجاري

قانون محاكم امن الدولة

قانون ضريبة الدمغة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم
...

قانون حظر شرب الخمر رقم 63 لسنة 1976

قانون الاحوال الشخصية 1 لسنة 2000

قانون الجمارك

قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية

قانون النيلة الادارية

قانون التجارة البحري رقم 8 لسنة 1991

قانون الضرائب علي الدخل

|--|

قانون فرض الحراسة
قانون مجلس الدولة
قانون الاسماء التجارية
قانون الاسلحة والذخائر
قانون الاحداث
قانون الاجراءات الجنائية
قانون الاثبات المصري
1929 اسرة
القانون رقم 25 لسنة 1920 للأحوال الشخصية
قانون رقم 136 لسنة 1981

محمد عبد الخالق



محمد عبد
الخالق
Egypt
محامي حر

عرض الملف الشخصي الكامل الخاص بي

المشاركات الشائعة

قانون رقم 159 لسنة 1981 بإصدار قانون شركات
المساهمة
مساهمة code text mm قنُون رقم 159 لسنة
1981 بإصدار قنُون شركات المساهمة قانون شركات
المساهمة قنُون رقم 159 لس...

قانون رقم 12 لسنة 2003 بإصدار قنُون العمل
عمل CODE TEXT mm قنُون رقم 12 لسنة
2003 بإصدار قنُون العمل قنُون العمل مواد الاصدار
قنُون رقم 12 لس...

القانون المدني

مدنى code TEXT note mm - القانون رقم 131
لسنة 1949 بإصدار القانون المدني مادة 1- يلغى القانون
الم...

قانون رقم 17 لسنة - 1999 بإصدار قانون التجارة
تجارى code text mm قنُون التجارة مادة (1)
تسرى أحكام هذا القانون على الأعمال التجارية ، وعلى كل
شخص طبيعي أو اعتباري تثبت له صفة ال...

قانون الأحوال الشخصية رقم 1 لسنة 2000
خلع code text mm الفصل الأول - الاختصاص
النوعي الباب الثالث - رفع الدعوى ونظرها الفصل الأول -
في مسائل الولاية على النفس الفصل الثاني...

قانون الاجراءات الجنائية

أجراءات text الكتاب الأول في الدعوى ا...

قانون تنظيم الشهر العقارى

شهر code text mm الباب الخامس - فى أحكام القيد
الباب السادس - فى شهر الإرث الباب السابع - أحكام وقفية
1 مادة 1- ينشأ فى المديريات و...

قانون الاثبات المصري

إثبات text مادة 1 - يلغى الباب السادس من الكتاب الأول
من القسم الأول من القانون المدني ، والباب السابع من
الكتاب الأول من قانون...

قانون المخدرات رقم 182 لسنة 1960
مخدرات 1 CODE TEXT قنُون المخدرات رقم 182
لسنة 1960 وفقا لأخ...

قانون المرافعات و المدنية و التجارية
مرافعات code text mm قنُون المرافعات و المدنية
و التجارية قنُون المرافعات مواد الإصدار 1 قنُون رقم
13 لسنة 1968 بإصدار قنُون المرافع...

الصفحات

الصفحة الرئيسية

موسوعة القانون المصري

فهرس

c o d e	text	
	m m	لقان ون رقم 62 لسنة 19 75 فى شان لكس ب غير المش رو ع
		قانو ن لكس ب غير المش رو ع

مرسلة بواسطة محمد عبد الخالق في 11:19 ص

ليست هناك تعليقات:

إرسال تعليق

أدخل تعليقك. . .

التعليق باسم: Unknown (Google)

التسجيل الخروج

إعلامي

معلينة

نشر

رسالة أقدم

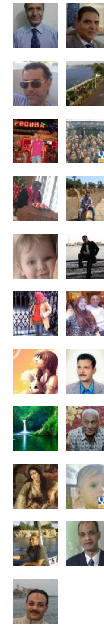
الصفحة الرئيسية

رسالة أحدث

الاشتراك في: تعليقات الرسالة (Atom)

المتابعون

المتابعون (62) [التالي](#)



متابعة

FOLLOW BY EMAIL

Submit

...Email address

إجمالي مرات مشاهدة الصفحة

479926

اشترك في



المشاركات



تعليقات

نموذج نافذة الصورة. يتم التشغيل بواسطة Blogger.